سعادة رئيس مجلس النواب

استنادا لأحكام المادة (96) من الدستور وعملا بأحكام المادة (123) من النظام الداخلي لمجلس النواب ارجو توجيه السؤال التالي الى / رئيس الوزراء / معالي

نص السؤال :

1- هل تعمل الحكومة على الإفصاح التام والشامل عن تفاصيل الدراسات الاكتوراية للحسابين الأساسيين ضمن صندوق الضمان الاجتماعي (حساب القطاع الخاص والعام) لكل حساب والمعتمدة من قبل جهات متخصصة بالدراسات الاكتوارية ومصنفة دوليا وذلك تنفيذا لاحكام المواد 72 و73 من قانون الضمان الاجتماعي والذي يستوجب من مؤسسة الضمان الاجتماعي دراسات اكتوارية لكل حساب كل 3 سنوات والحكومة ملزمة _قانونا وصراحة لا ضمنيا_ بسداد أي عجز في حساب القطاع العام؟

2- تزويدي باية افصاحات وفيما اذا كانت المؤسسة تفصح عن فرضيات وتفاصيل هذه الدراسات الاكتوارية.؟ وذلك عن العشر سنوات الماضية؟

3- وهل تعمد المؤسسة الى نهج دمج الحسابين مما يعني وجود حتمي لنوع من الدعم المتبادل من حساب القطاع العام الي الخاص او من الخاص للعام سيما وان السنوات المطلوبة لتقاعد القطاع العام اقل من تلك المطلوبة للقطاع الخاص ومن المحتمل جدا ان تكون نقطة التعادل لحساب القطاع الخاص ابعد بسنوات عديدة عن نقطة التعادل لحساب القطاع العام. دمجهما معا في نتيجة واحدة غير مفيد؟

واقبلوا الاحترام

النائب الدكتور خميس حسين عطيا

رئيس كتلة إرادة والوطني الإسلام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner